اقتصاد

مشروعات بـ٢٠٠ مليون دولار لملتقى رجال الأعمال في اللاذقية

| علي محمود سليمان

أعدت هيئة الاستثماري السورية عدداً من الفرص الاستثمارية والتي تناسب منطقة الساحل السوري، وذلك لعرضها خلال ملتقى رجال الأعمال الرابع للمحفزات الاستثمارية في مرحلة ما بعد الحرب، الذي سيقام في محافظة اللاذقية بتاريخ ٢٥ و٢٦ نيسان الحالي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أن الهيئة جهزت خريطة استثمارية للساحل السوري بحوالي ١٥ فرصة استثمارية في عدد من المجالات والقطاعات كالصناعات الاستخراجية والتحويلية وفي قطاع البناء والتشييد وفي قطاعي التجارة والسياحة كالفنادق والمنتجعات السياحية، موضحاً أن الهيئة عملت من خلال هذه الخريطة الاستثمارية للساحل على توزيع الفرص بطريقة تتناسب مع المساحة الجغرافية لمحافظتي طرطوس واللاذقية ليكون التوزيع على أكبر مساحة ممكنة فيهما.

لافتاً إلى أن التكلفة الاستثمارية لإجمالي هذه الفرص تزيد على ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، بالإضافة لعدد من الفرص الاستثمارية التي يتم البحث في طرحها لاحقاً كمشروع توسيع مرفأ اللاذقية والذي تبلغ تكلفته الاستثمارية لوحده أكثر من مليار دولار، مبيناً أن وضع التكلفة الاستثمارية للمشاريع بالدولار بدلاً من الليرة السورية سببه أن هذه المشاريع تعرض للمستثمرين المحليين والعرب والمغتربين.

علماً بأن الملتقى سوف يكون نوعياً وتخصصياً بحضور أكبر عدد من رجال الأعمال السوريين والمغتربين والعرب الذين يمثلون كبرى الشركات السورية والعربية والعالمية ومن قطاعات مختلفة، حيث ستطرح في الملتقى المحفزات الاستثمارية في مرحلة ما بعد الحرب، والاستثمارات في الساحل السوري والتسهيلات المصرفية والائتمانية المحفزة للمستثمر السوري، في مسعى للإضاءة على البيئة التحفيزية التي تنتهجها الدولة في مرحلة ما بعد الحرب.

كما سيتم البحث في الاستفادة من الفرص التمويلية التي تطرحها المصارف العاملة في سورية، واستقطاب رؤوس الأموال السورية المغتربة وإشراكها في الإعمار، بالإضافة إلى تطوير العلاقات الاقتصادية بين المشاركين والحكومة السورية بالاستفادة من قانون التشاركية وتعزيز العلاقات التجارية والصناعية بين المشاركين وبحث فرص إنشاء شراكات وفرص تمويل، وتقديم مجموعة من العروض الخاصة بالبيئة الاستثمارية والتجارب الصناعية ومسيرة الشركات، والاستفادة من التجارب وتبادل الخبرات بين المشاركين.

وسيتم خلال الملتقى بحث المحفزات الاستثمارية في مرحلة ما بعد الحرب والتي تشمل المحفزات في الرسوم والضرائب التي انتهجتها وزارة المالية والمحفزات الضريبية والجمركية للمستثمرين، حيث تعتبر محافظتا اللاذقية وطرطوس الوجهة البحرية المفضلة للاستثمارات بشكل عام وللاستثمارات المتعلقة بالقطاع السياحي والبحري والزراعي والجمركي.

يشار إلى أن الملتقى سوف يكون برعاية وزير المالية مأمون حمدان ومشاركة هيئة الاستثمار السورية وهيئة التطوير والاستثمار العقاري وهيئة الإشراف على التأمين وغرفة تجارة وصناعة اللاذقية وغرفة الملاحة البحرية، وسوف يسعى المشاركون للبحث عن إيجاد فرص استثمارية وتجارية مميزة وذات جدوى اقتصادية عالية.

٤,٩ مليارات دولار حجم التجارة الخارجية العام الماضي ٨٦ بالمئة منها مستوردات

خميس: حصّلنا ١٤٠ مليار ليرة من ملفي القروض المتعثرة وأملاك الدولة

| الوطن

جدّد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس تأكيده بأن الحكومة عملت منذ اليوم الأول على معالجة التحديات التي فرضتها الحرب الإرهابية على المواطن في مختلف نواحي الحياة ووفق المتغيرات في كل قطاع بحيث تركز العمل حول أولويات تأمين متطلبات صمود القوات المسلحة والاهتمام بذوي الشهداء والجرحى والتنمية البشرية لإعادة بناء الإنسان وتأمين متطلبات استمرار صمود الدولة السورية وإعادة إطلاق العملية الإنتاجية كونها تشكل النواة الأساسية لنهوض الاقتصاد الوطني.

جاء ذلك خلال عرض قدمه خميس خلال الجلسة الاقتصادية من المؤتمر العاشر للجبهة الوطنية التقدمية الذي عقد في مجمع صحارى السياحي تحت شعار «من أجل سورية في مواجهة الإرهاب والعدوان، وحوار وطني لتأصيل مفهوم الدولة السورية» مستعرضاً إستراتيجية عمل الحكومة ورؤيتها للنهوض بالواقع الاقتصادي والخطط المستقبلية للتنمية الشاملة في مختلف القطاعات.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد قال رئيس مجلس الوزراء: «في الواقع الاقتصادي عملت الحكومة على عناوين مهمة في ملفات الصناعة والزراعة والتجارة، ففي الصناعة تم وضع رؤية متطورة لإعادة الصناعة إلى أفضل مما كانت عليه وإعادة إعمار مؤسسات القطاع العام التي تم تخريبها على يد الإرهاب كما تم وضع رؤية للنهوض بالقطاع الخاص الصناعي من خلال حزمة من التسهيلات والتشريعات وتأمين مستلزمات الإنتاج».

وأوضح أن عدد منشآت القطاع الخاص الصناعي التي عادت للعمل خلال الفترة الماضية بلغ ١٤ ألف منشاة في المناطق الصناعية بالمحافظات وتم إطلاق ١٧ منطقة للصناعات الحرفية والمحلية تتناسب وفق خصوصية كل منطقة، وبلغ حجم مستوردات مستلزمات الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص في العام ٢٠١٧ نحو ٣ مليار و٣٦٠ مليون ليرة سورية مقارنة مع مليار و٦٧٠ مليون في العام ٢٠١٥، وشكلت المواد الأولية اللازمة للإنتاج نسبة ٨٠ بالمئة من حجم المستوردات -أي بحسبة بسيطة نجد أن حجم المستوردات الإجمالي نحو ٤,٢ مليارات دولار-.

وفي مجال الزراعة لفت خميس إلى العمل على دعم قطاع الدواجن في القطاعين العام والخاص حيث تم رصد اعتمادات مفتوحة لهذا القطاع وتشجيع القروض، وتم تحرير قيود استيراد الأعلاف وإطلاق القروض الزراعية والزراعات الأسرية، واستيراد ١٣ ألف من بكاكير الأبقار ذات المواصفات المتميزة وبلغت تكلفة البكيرة مليون و٤٠٠ ألف ليرة، وتقوم الدولة ببيعها للفلاحين بمبلغ ٩٠٠ ألف ليرة وبالتقسيط إضافة إلى دعم القمح الذي تبلغ تكلفة الكيلو الواحد منه ١٠٠ ليرة، في حين تم تسعيره للفلاحين بـ١٧٥ ليرة سورية.

وفي ملف التجارة بيّن خميس أن الحكومة عملت على معالجة واقع إجازات الاستيراد لتصب في المصلحة الوطنية وبلغت قيمة الصادرات عام ٢٠١٥ نحو ٥٧٤ مليون دولار، وعام ٢٠١٦ نحو ٦٢٩ مليون دولار، وعام ٢٠١٧ نحو ٧٠٠ مليون دولار -أي بحسبة بسيطة نجد أن إجمالي التجارة الخارجية لسورية عام ٢٠١٧ نحو ٤,٩ مليارات دولار أكثر من ٨٦ بالمئة منها مستوردات- وزادت رقعة انتشار الصادرات من ٨٠ دولة عام ٢٠١٦ إلى ١٠٥ دول عام ٢٠١٧، كما تم في عام ٢٠١٧ دعم عشرة معارض داخلية وخارجية، وبلغ عدد العقود التي تمت مصادقتها من قبل اللجان المختصة لشحن صادرات معرض دمشق الدولي حتى الآن ما يزيد عن عام ١٩٤ عقد شحن جوي إضافة إلى عقود أخرى من الشحن البحري.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أن إنتاج الطاقة الكهربائية بلغ في العام ٢٠١٦ نحو ٤٦ مليون كيلو واط ساعي وحالياً بلغ الإنتاج ٨٠ مليون ك. و. س، وبلغت الاستطاعة المتاحة بالشبكة ٢٠٠٠ ميغا واط، في العام ٢٠١٦ وحالياً بلغت ٤٠٠٠ ميغا واط ومن الممكن أن تصل إلى ٥٥٠٠ ميغا واط في حال توفر كميات كافية من الغاز والفيول وهي ٢٠ مليون م٣ غاز إضافة إلى ٨٠٠٠ طن فيول وزادت نسبة التغذية في الشبكة لتصبح من ١٦-٢٠ ساعة يومياً.

وحول الخطط والرؤية المستقبلية بيّن رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة تعمل حالياً وفق عدة إستراتيجيات مستقبلية لتكون أساس عمل الحكومة خلال المرحلة القادمة وهي المشروع الوطني للإصلاح الإداري ومشروع سورية ما بعد الحرب الذي يتكون من خمسة محاور أساسية تعنى بالبناء المؤسسي ومكافحة الفساد ومحور تطوير البنى التحتية ومحور النمو والتنمية المتوازنة والمستدامة والتنمية الإنسانية والحوار الوطني إضافة إلى البرامج عبر الوزارية التي تتكون من ٣٠ مشروع على المستوى الكلي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمية وبرامج ورؤى الوزارات.

ولفت إلى أن الحكومة عملت على معالجة عدد من الملفات النوعية تتضمن معالجة واقع القروض المتعثرة وبلغت قيمة المبالغ المحصلة حتى الآن ١١٥ مليار ليرة سورية من أصل ٢٨٦ مليار إضافة إلى تحصيل ٢٥ مليار ليرة نتيجة إعادة تقييم بدلات استثمار أملاك الدولة -أي أن الإجمالي نحو ١٤٠ مليار ليرة-.

وحول القطاع الصحي بين أن قيمة دعم هذا القطاع تبلغ من ١٢٠ مليار ليرة إلى ١٥٠ مليار ليرة سورية سنوياً.

وبحسب البيان، فقد تركزت مداخلات الحضور على ضرورة تشجيع الإنتاج الوطني وتخفيض كلف الإنتاج من خلال تخفيض أسعار حوامل الطاقة وتحسين القدرة الشرائية للمواطن لتنعكس على حركة الأسواق وتصريف الإنتاج.

كما دعوا إلى ضرورة تشميل العمال المتقاعدين بالتأمين الصحي وزيادة الاهتمام بأسر الشهداء وتأمين المزيد من فرص العمل لهم والاعتماد على شركات القطاع العام في مرحلة الإعمار.

وأشار الحضور إلى أهمية تشجيع الاستثمارات المحلية والخارجية ودعم مؤسسات القطاع العام بالكوادر الفنية والمعدات والسيارات وتوسيع مرفأ طرطوس ليأخذ دوره خلال مرحلة إعادة الإعمار وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تصريف كامل إنتاج الساحل من الحمضيات والتأكيد على دور الدولة التنموي وتأمين فرص العمل لمواجهة البطالة.

هموم شركات التأمين الخاصة على طاولة «المالية»

حمدان: تعزيز المنافسة الشريفة بين شركات التأمين ووضع معايير للتسعير

| الوطن

عقد وزير المالية مأمون حمدان اجتماعاً موسعاً ضم مجلس إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين ومدير عام هيئة الإشراف على التأمين ومدير عام المؤسسة السورية للتأمين، تمت خلاله مناقشة واقع التأمين في سورية، من مختلف جوانبه من حيث ضرورة استقرار عمل قطاع التأمين بما يدعم الاقتصاد الوطني والتجهيز لمرحلة إعادة الإعمار.

كما تطرق الاجتماع إلى الحلول التي من شأنها إيجاد البيئة الصحيحة والمناسبة لتجاوز العقبات، بما فيها إعادة التأمين، وطرح منتجات جديدة قادرة على تلبية متطلبات المرحلة المقبلة وتعزيز المنافسة الشريفة بين شركات التأمين بما يضمن جودة الخدمة ووضع معايير لآلية التسعير وزيادة النشاط التسويقي للشركات ورسم سياسات العمل لتطوير وتنظيم قطاع التأمين.

وبيّن وزير المالية في معرض رده على العقبات التي تعاني منها شركات التأمين بما فيها استقرار القرارات والقوانين وحرية التعاقد مع المؤسسات المالية وحصة الشركات من التأمين الإلزامي وعملية شراء القطع الأجنبي والتعامل الضريبي بأن الحكومة جاهزة لدراسة ومناقشة كل الحلول ما دامت تساهم بدعم القطاع التأميني ويصب في مصلحة الاقتصاد الوطني.

وبيّن الوزير حمدان أن القطاع الخاص بما فيه قطاع التأمين يعد شريكاً أساسياً في تطوير عجلة الاقتصاد الوطني ونوليه اهتماماً كبيراً لما له من دور أساسي في إعادة الإعمار.

كما وجه حمدان مجلس إدارة الاتحاد السوري بالتنسيق مع إدارة هيئة الإشراف على التأمين بوضع سبل ورؤى تضمن تجاوز كافة العقبات وترسم لواقع قادر على النهوض بقطاع التأمين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن رئيس اتحاد شركات التأمين (مدير عام السورية للتأمين) إياد الزهراء أنه تمت مناقشة ستة مواضيع أساسية خلال الاجتماع الذي حضره أعضاء مجلس إدارة الاتحاد الحاليين، وعدد من أعضاء مجلس الإدارة السابق، منوهاً بأن أبرز ملف تمت مناقشته هو ضرورة معالجة واقع التأمين الإلزامي على المركبات، وأثره على القرارات السعرية والتأمين بين الشركات، وإدارة المحفظة التأمينية.

وأشار الزهراء إلى مناقشة كافة المواضيع التي حدد على أساسها الاجتماع، بما يخص معاناة قطاع التأمين الخاص، مؤكداً أن سيتم إعداد دراسة شاملة حول ذلك بالسرعة القصوى من الاتحاد وهيئة الإشراف على التأمين لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب عمل القطاع ومعالجة الخلل وضمان استمرار عمله بأفضل أداء ممكن، والارتقاء بالعمل التأميني، بالتركيز على التعاون بين الشركات والعمل الجماعي بدلاً من العمل الفردي في سوق التأمين.

يشار إلى أن موضوع التأمين الإلزامي والتصريحات الحكومية التي كانت تشير إلى وجود نية بسحبه بالكامل لمصلحة المؤسسة العامة؛ أثار خلافاً بين الشركات الخاصة والمؤسسة العامة، إذ تعتبر الشركات أن من حقها الحصول على نسب عادلة من التأمين الإلزامي، في حين تذهب الرؤية الحكومية إلى ضرورة بحث الشركات الخاصة عن منتجات جديدة وتطوير مهاراتها التسويقية بدل الاعتماد على إيرادات التأمين الإلزامي المحققة بشكل تلقائي، علماً بأن هناك شركات تعتمد على إيرادات الإلزامي بنسب كبيرة من محفظتها التأمينية، في حين يقل اهتمام بعض الشركات فيه، على حساب فروع أخرى من التأمين.

في «الأربعاء التجاري»: مقترح لإنشاء بورصة سورية للمحاصيل

◄ الجلاد: البذار السورية ثروة مهددة بالانقراض

◄ طه: ٢٥ بالمئة يعملون في الزراعة

| صالح حميدي

طالب عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد بأن يكون إعمار القطاع الزراعي من أولويات الحكومة خلال المرحلة القادمة، لأنه أساس حياة السوريين، وعلى اعتباره من أكثر القطاعات في سورية المولدة للقيم المضافة، داعياً إلى عدم المكابرة بالاعتماد على اعتبار سورية بلداً صناعياً على حساب القطاع الزراعي، وإلغاء النظرة الدونية لهذا القطاع.

جاء ذلك خلال ترؤسه ندوة الأربعاء التجاري أمس في الغرفة تحت عنوان «تصنيع المنتجات النباتية والحيوانية» وذلك بالتعاون مع وزارتي الزراعة والصناعة، منوهاً بأن اللجوء إلى استيراد البذار الزراعية يعد مؤشراً خطيراً، ويهدد السلالات السورية، هذه البذور الممتدة عبر آلاف السنين في سورية، تصبح معرضة لخطر الزوال والانقراض، حيث تتصف البذار المستوردة بالعقم والارتهان باستمرار إلى مصدريها من البلدان الغربية.

وأكد الجلاد أن مثل هذه البذار المستوردة تنتشر حاليا عبر استعمال البذار الأميركية مع الخشية من اعتياد الفلاح السوري عليها، داعياً إلى إعادته إلى البذار المحلية الأصيلة وراثياً في سورية، واستغرب في الوقت ذاته عدم إنشاء معمل للمبيدات الحشرية على مدى عشرات السنين والإصرار على استيرادها رغم الكلف المرتفعة لها وغياب القدرة التصديرية عن منتجاتنا الزراعية.

أيده في ذلك مدير المركز الوطني للسياسات لشؤون الأبحاث في وزارة الزراعة محمود ببيلي، واصفاً البذار السورية بالثروة الوطنية، إذ تتميز بالأصول الوراثية، مشيراً إلى أن التلاعب بهذه البذار سياسة أميركية قديمة، وقد طبقت هذه اللعبة خلال غزوها العراق، حيث قضوا على الأصول الوراثية لها، وبات الفلاح العراقي يعتمد فقط على خمسة أصناف من البذار، وهي بذار عقيمة، فبات تحت رحمة الأميركي وأصبح مرتهناً له في توفير البذار الزراعية.

وعرض دراسة للصناعات الزراعية والغذاء الوظيفي، مشيراً إلى توفر مساحات كبيرة لم يتم استثمارها في المنتجات الزراعية المتصفة بالغذاء الوظيفي، لافتاً إلى أهمية هذه المنتجات في ظل التوجه شرقاً، حيث تعد روسيا سوقاً كبيراً لاستهلاك هذه المنتجات، والتي تتمتع بمزايا تصديرية، وتنوع حيوي لها على الجغرافية السورية، وقيم مضافة للاقتصاد، وفرصة واعدة للتنمية التجارية في سورية، ضارباً مثال نبات القبار وتكاليفه المنخفضة جداً وأن الدولار المستثمر فيه يولد ٤٥ دولاراً في الأسواق العالمية حيث يتمتع بجدوى مالية واقتصادية.

منوهاً بأن العديد من المنتجات المتصفة بالغذاء الوظيفي في سورية تنتج عبر عدد من مؤسسات القطاع العام والخاص، إضافة إلى النباتات العطرية التي عوضت سورية نسبياً بعد تراجع المحاصيل الإستراتيجية.

بدوره اعتبر رئيس قسم التسويق الزراعي في وزارة الزراعة أسعد صباغ أن الأمن الغذائي من التحديات الرئيسة، وأن الزراعة لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحنا نستورد حوالى نصف احتياجاتنا من السلع الغذائية الرئيسة.

مشيراً إلى أن الإمكانات الكامنة لقطاع التصنيع الزراعي هائلة وأن ما يستخدم من المحاصيل الزراعية في الصناعة نسبته محدودة لا تزيد على ٢,٣ بالمئة.

وكشف عن استثمار أموال مهمة نسبيا في مجالات تنمية الإنتاج الزراعي من دون أن يصاحب ذلك ضخ استثمارات ملائمة لتطوير تسويق وتصنيع هذا الإنتاج، أي إهدار شطر كبير من الإنتاج، وتقليص الأثر التنموي للاستثمارات في قطاع الإنتاج.

سوزان طه من المركز الوطني للسياسات الزراعية وصفت الزراعة بإحدى أهم الركائز الأساسية للاقتصاد السوري، مشيرة إلى نسبة مساهمته خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٦ بين ٢٠ إلى ٢٧ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، ونسبة تشغيل اليد العاملة فيه بين ٢٠- ٢٥ بالمئة من إجمالي اليد العاملة الدائمة، ونسبة الصادرات الزراعية بين ١٧- ١٩ بالمئة من إجمالي الصادرات، ونسبة صادرات التصنيع الزراعي بين ١٦-٤٤ بالمئة من إجمالي الصادرات الزراعية، وبين ٦- ١٥ بالمئة من إجمالي الصادرات الكلية.

وأشارت إلى مساهمة القطاع الخاص بشكل فعال في التصنيع الزراعي ففي عام ٢٠١٥ بلغ عدد منشآته ٢١٩٣ منشأة موزعة على فروع التصنيع الغذائي ٣٥٦ منشأة والخزن والتبريد ٩١٠ منشآت وتصنيع الزيوت ٨٤٢ منشأة إضافة لمنشآت أخرى لتصنيع المشروبات الكحولية والأعلاف الحيوانية وغيرها من بنود التصنيع الزراعي.

ولفتت طه إلى تعرض الكثير من معامل القطاع الخاص للضرر ففي حلب تعمل فقط ٨ مطاحن خاصة بطاقة ١٢٨٥ طناً في اليوم من أصل ٣٣ مطحنة، وخروج الكثير من معامل البرغل والعدس والحلويات وقد تجاوزت خسارتها ٢٨٠٠ مليون ليرة سورية وتضرر العديد من منشآت تصنيع زيت الزيتون والزيوت النباتية ومنشآت الألبان والأجبان وغيرها.

وبينت طه أن أهم معوقات واجهت التصنيع الزراعي خلال الأزمة تتمثل بخروج عدد كبير من المعامل عن الخدمة بسبب سيطرة المسلحين عليها وتعرضها للدمار والتخريب ونهب المعدات التي تقدر بالمليارات وخسارة المادة الأولية الزراعية بسبب عدم قدرة المزارعين على الوصول لأراضيهم في المناطق الساخنة وعدم القدرة على نقل المواد الأولية للمعامل وعدم القدرة على نقل المنتجات إلى الأسواق وارتفاع أجور النقل، إضافة إلى قلة توافر اليد العاملة بسبب الهجرة والنزوح الداخلي وارتفاع أسعار مصادر الطاقة وصعوبة تأمينها وصعوبة تأمين المواد المستوردة اللازمة للتصنيع الزراعي بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية.

ودعا المحاضرون إلى وضع إستراتيجية شاملة في جميع مراحل التصنيع بدءًا من الزراعة ثم التصنيع والتعبئة والتغليف والتسويق بالتنسيق بين الوزارات والجهات المعنية وتطوير تكنولوجيا الصناعة والزراعة عن طريق زراعة أصناف مناسبة لرفع جودة المنتج واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج النباتي والحيواني واستخدام التكنولوجيا الحديثة للتعبئة والتغليف للمنتجات الزراعية للحفاظ عليها وتوفير الخدمات الداعمة مثل النقل المبرد وأماكن التخزين للحفاظ على جودة الإنتاج الزراعي.

وطالبوا أيضاً بالربط بين الاستثمار الزراعي والتصنيع الزراعي عن طريق استثمار مساحات كبيرة بغرض التصنيع الزراعي وطرح مساحات صغيرة للاستثمار من الشباب بجوار هذه المساحات مع توقيع عقود بينهم وبين الشركات الكبرى لتوريد إنتاجهم لمصانع الشركات الكبيرة والتنسيق مع شركات التصنيع الزراعي الحالية التي بها طاقات عاطلة من أجل زراعة ما تحتاجه من محاصيل لاستغلال هذه الطاقات والتعاون بين التعاونيات الزراعية والتعاونيات الأخرى الاستهلاكية والإنتاجية في مشروعات مشتركة مثل تسويق وتصنيع الحاصلات الزراعية ومنتجات الألبان والدواجن.

واقترحوا الربط بين المزارعين والمستثمرين في التصنيع الزراعي من خلال توقيع عقود مع المزارعين لتوريد إنتاجهم إلى مصانع الإنتاج الزراعي بأسعار مجزية وإنشاء بورصة محلية للحاصلات الزراعية الرئيسية تتيح الإعلان الدوري عن أسعار الحاصلات الزراعية ما يوجه المزارع لزراعة المحاصيل الأعلى عائداً، ويمكن في إطارها التعاقد بين المزارعين وشركات التصنيع الزراعي ونشر خريطة التصنيع الزراعي على جميع المحافظات عن طريق إعلان كل محافظة عن فرص الاستثمار في التصنيع الزراعي المتاحة لديها وذلك لتسويقها للمصانع القائمة أم لإنشاء مصانع جديدة للاستفادة من هذه الفرص.